



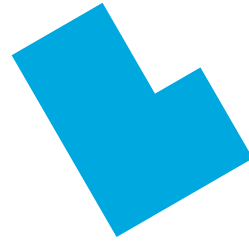
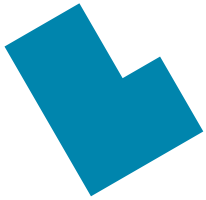
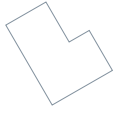
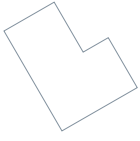
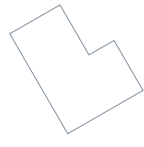
اتجاهات التمويل 20 23 في القطاع البنكي

إعداد:

المجموعة الشرعية
قسم الأبحاث والتطوير

(رُوجع التقرير من قبل شركة سعودي سكوب
للاستشارات الاقتصادية)





إهداء

يسر المجموعة الشرعية أن تقدم هذا التقرير الذي أعده فريق قسم الأبحاث والتطوير إسهاماً منها في نشر المعرفة ودعماً لقطاع المالية الإسلامية.

د. فهد بن علي العليان

نائب أول للرئيس

رئيس المجموعة الشرعية ومجموعة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية



نطاق التقرير

يلخص التقرير اتجاهات التمويل المقدم من القطاع البنكي في المملكة العربية السعودية، على المستوى القطاعي ومستوى الأنشطة الاقتصادية.

وقد اعتمد التقرير على بيانات البنك المركزي السعودي، مراعيًا أحدث البيانات المتوفرة.

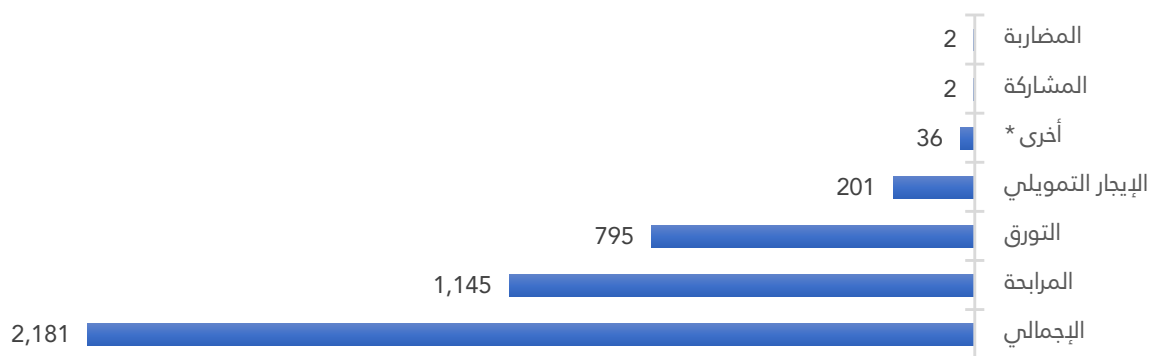
جدول المحتويات

06.....	أهم بيانات الائتمان
07.....	الائتمان المصرفي حسب القطاعات
08.....	حجم الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي
10.....	التمويل العقاري
11.....	التمويل الاستهلاكي وتمويل البطاقات
12.....	الائتمان المصرفي حسب الآجال
13.....	التسهيلات المقدمة من القطاع المصرفي للمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

أهم بيانات الائتمان كما في نهاية 2023م



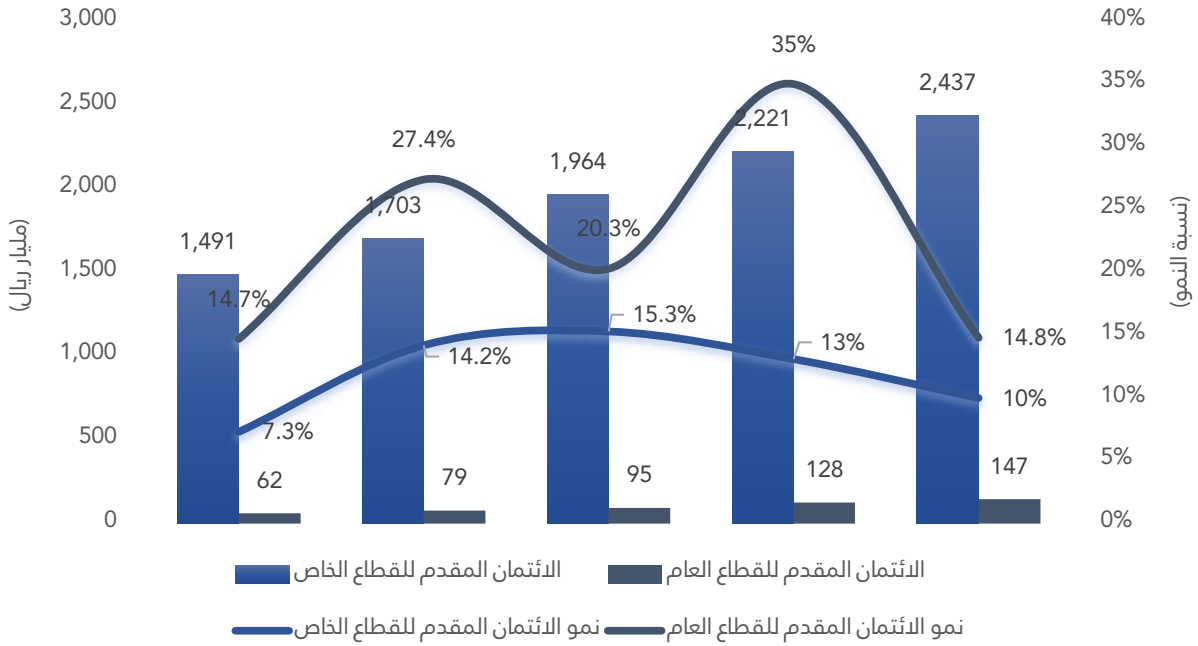
عقود التمويل المتوافقة مع الشريعة (مليار ريال)



* أخرى: تشمل البطاقات الائتمانية وصيغ التمويل الأخرى المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة

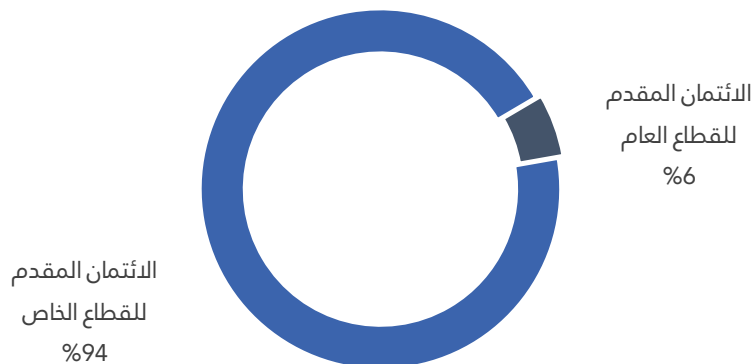
استحوذت عقود التمويل القائمة على صيغة المربحة على 53% من إجمالي عقود التمويل المتوافقة مع الشريعة، تلاها عقود التورق بنسبة 36% ثم عقود الإيجار التمويلي بنسبة 9%، فيما يتضح ضعف التمويل المقدم بصيغ المضاربة والمشاركة.

الائتمان المصرفي حسب القطاعات

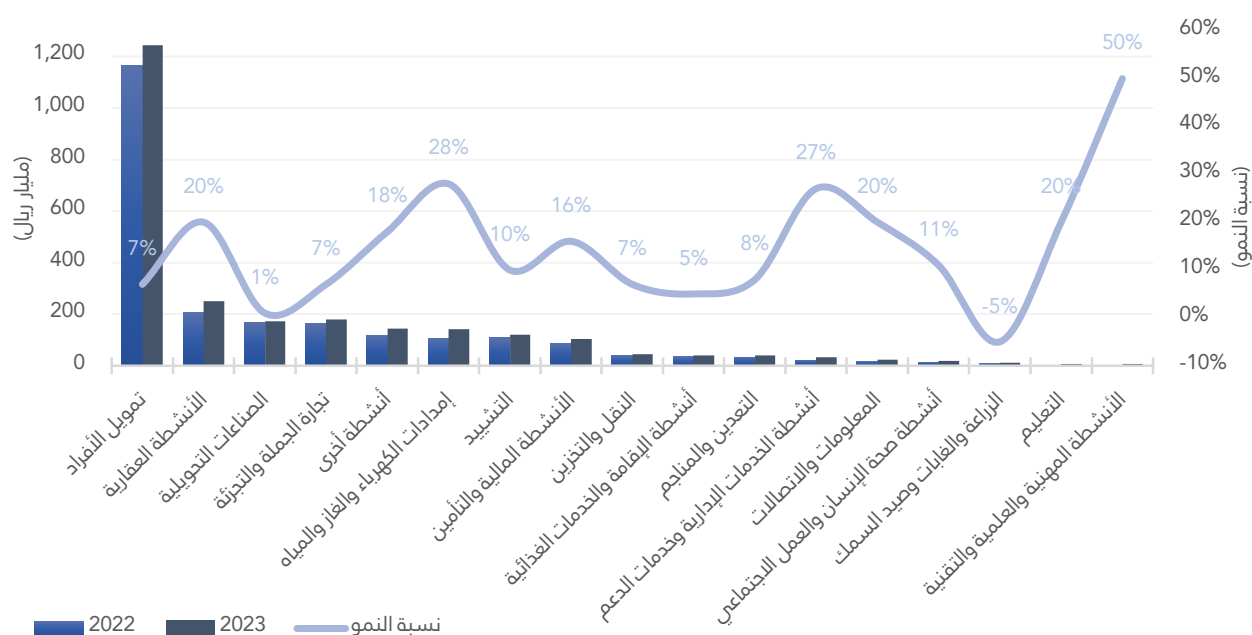


شهد القطاع المصرفي نمواً في الائتمان وإن كان بوتيرة متباطئة، حيث بلغ نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص نسبة 10% مقارنة بـ 13% العام الماضي، كما بلغ نمو الائتمان المقدم للقطاع العام حوالي 15% مقارنة بـ 35% عام 2022م.

حصة الائتمان المصرفي حسب القطاعات (2023م)

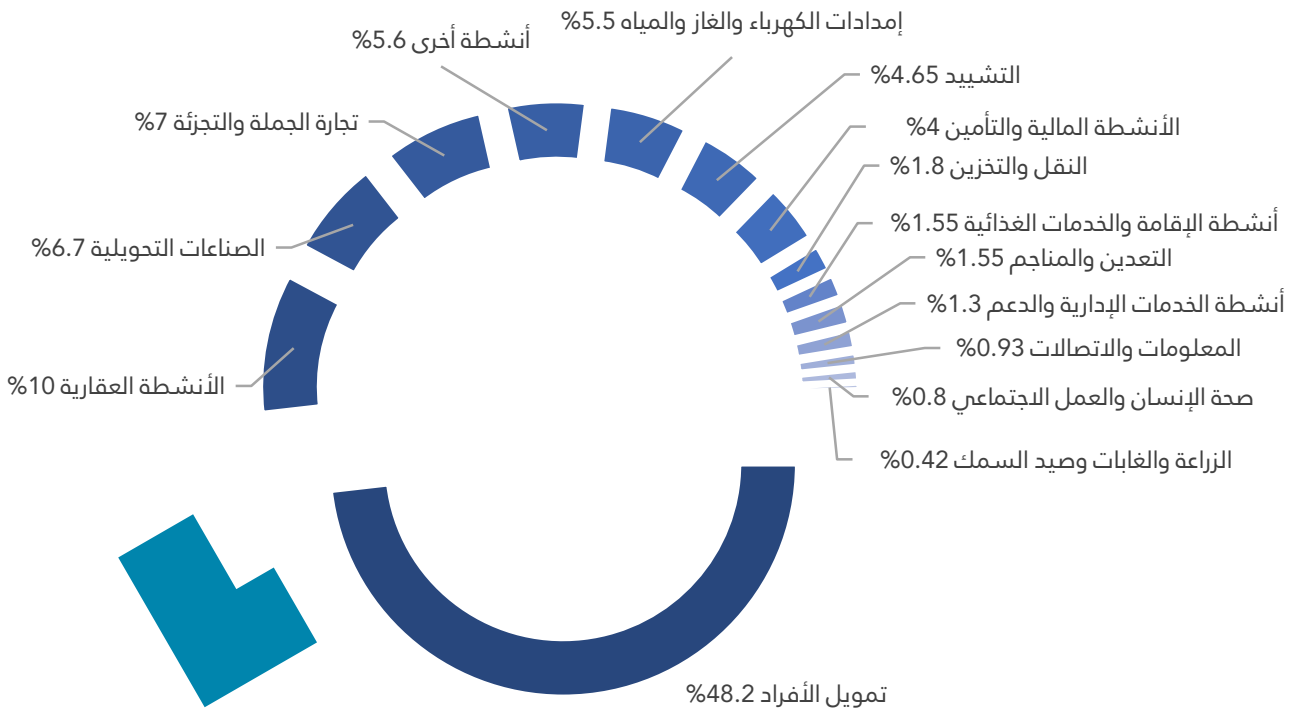


حجم الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي*



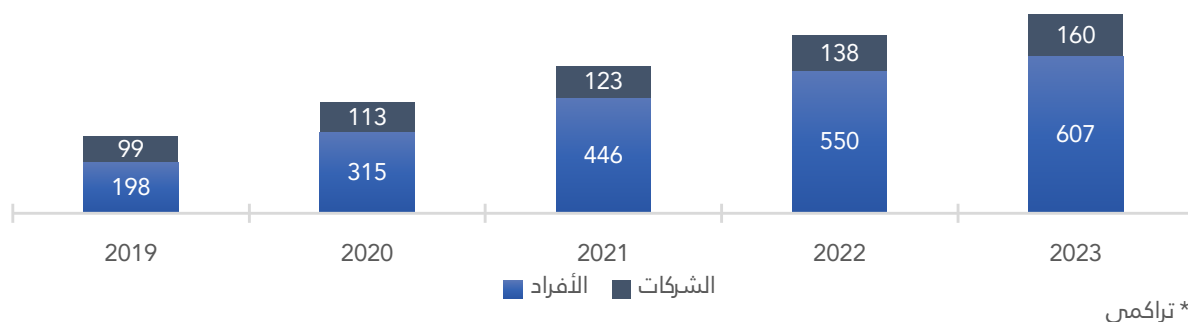
* تم تصنيف الأنشطة الاقتصادية حسب التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC4) الصادر من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة.

حصة الأنشطة من الائتمان (2023م)

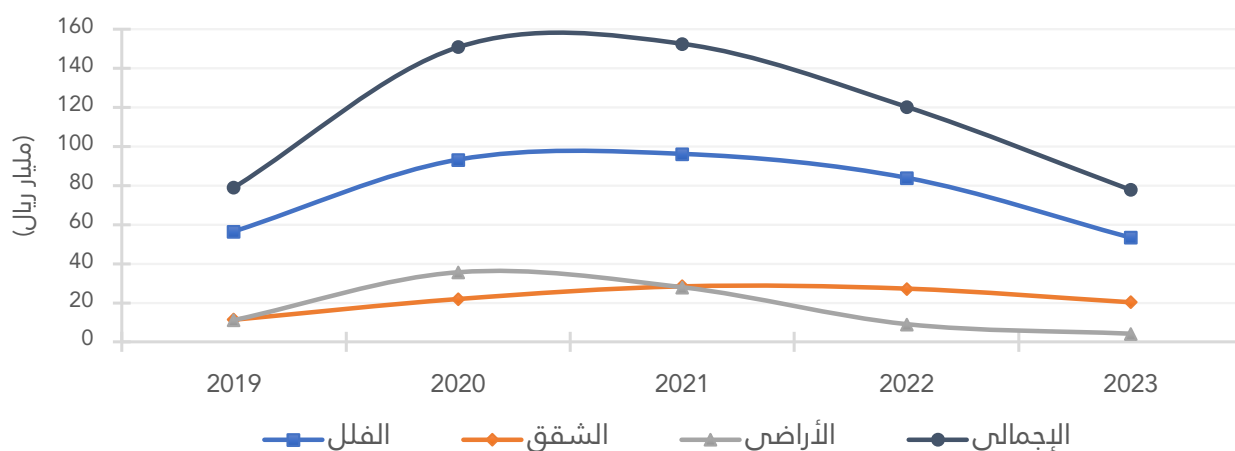


تقدم تمويل الأفراد، والذي يتضمن جميع أنواع القروض المقدمة للأفراد، الائتمان الممنوح للأنشطة الاقتصادية إذ بلغ أكثر من 1.2 ترليون ريال بنسبة نمو بلغت 7% مقارنة بالعام الماضي وهو ما يشكل 48% من مجمل الائتمان المصرفي الممنوح من القطاع المصرفي.

التمويل العقاري من المصارف التجارية * (مليار ريال)

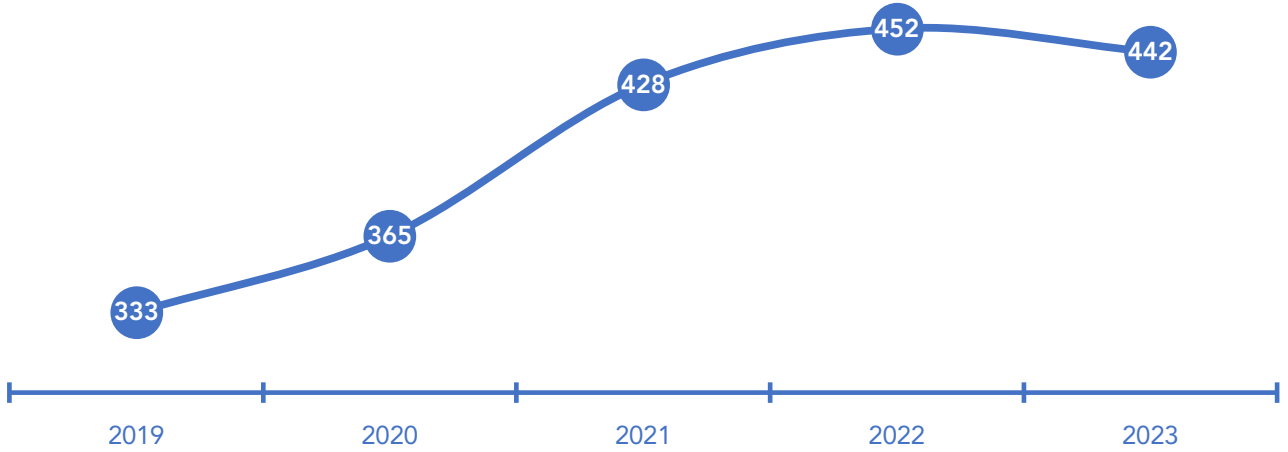


التمويل العقاري السكني الجديد للأفراد المقدم من المصارف

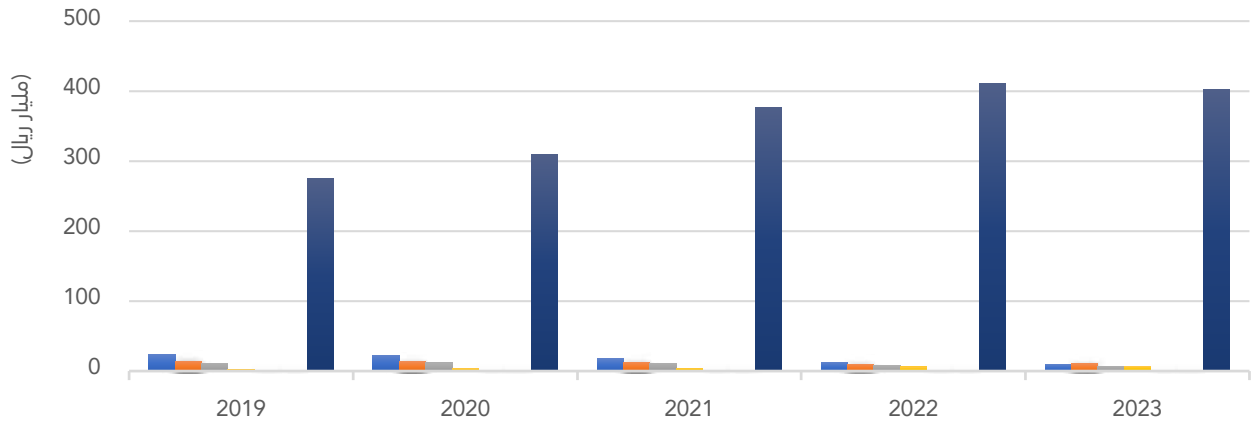


استحوذ الأفراد على 79% من الائتمان المصرفي العقاري. وفي جانب آخر، بلغ التمويل العقاري الموجه للفلل أكثر من 53 مليار ريال ما يشكل 69% من مجمل التمويل العقاري السكني الجديد للأفراد المقدم من المصارف.

إجمالي التمويل الاستهلاكي (مليار ريال)

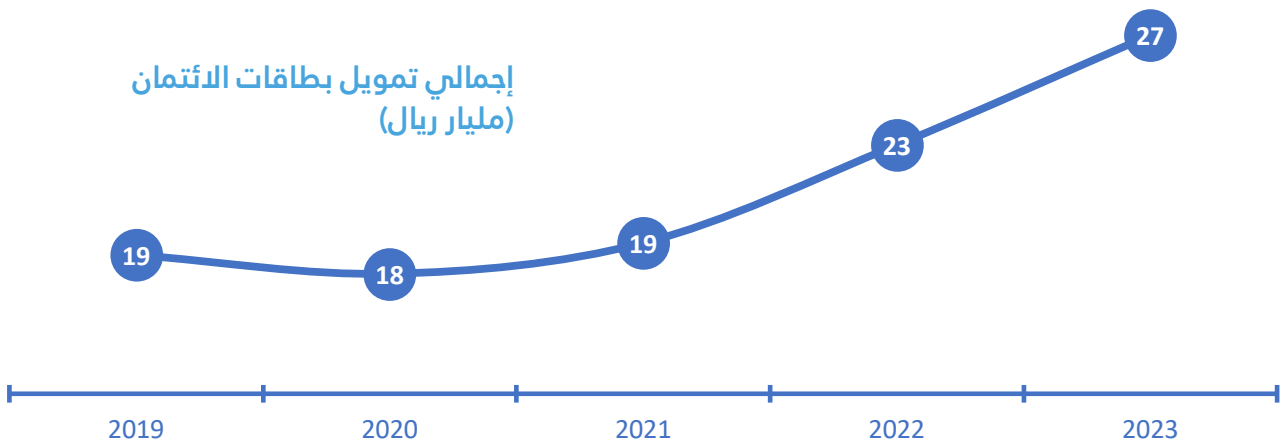


التمويل الاستهلاكي بحسب القطاعات

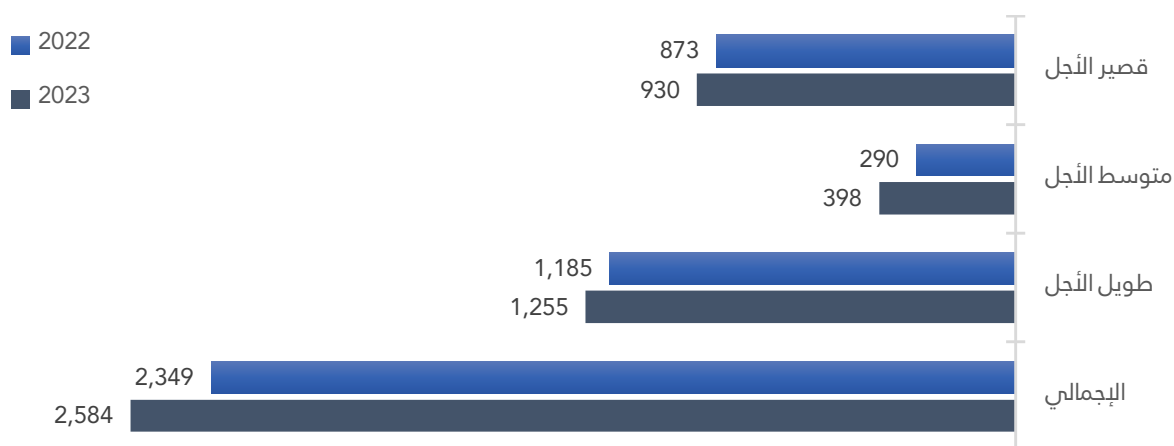


■ أخرى ■ سياحة وسفر ■ الرعاية الصحية ■ تعليم ■ أثاث وسلع معمرة ■ سيارات ووسائل نقل شخصية ■ ترميم وتحسين عقارات

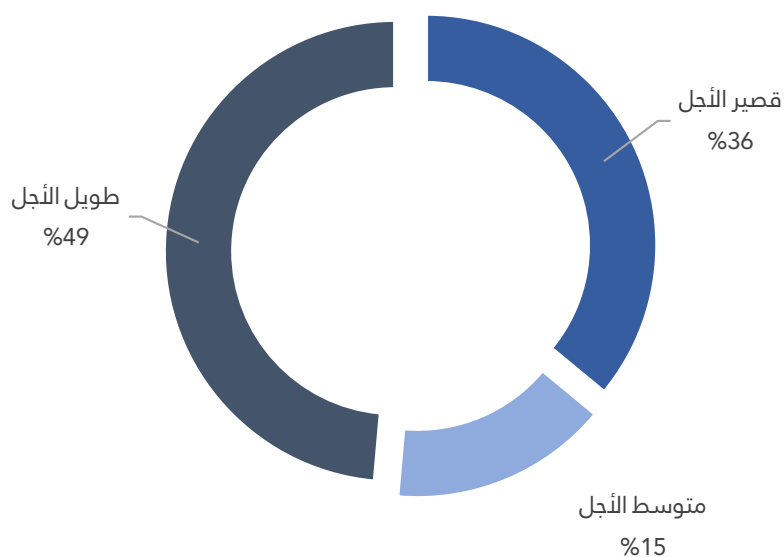
إجمالي تمويل بطاقات الائتمان (مليار ريال)



حجم الائتمان المصرفي حسب الآجال (مليار ريال)



توزيع الائتمان المصرفي حسب الآجال في عام 2023 (%)



ملاحظة:

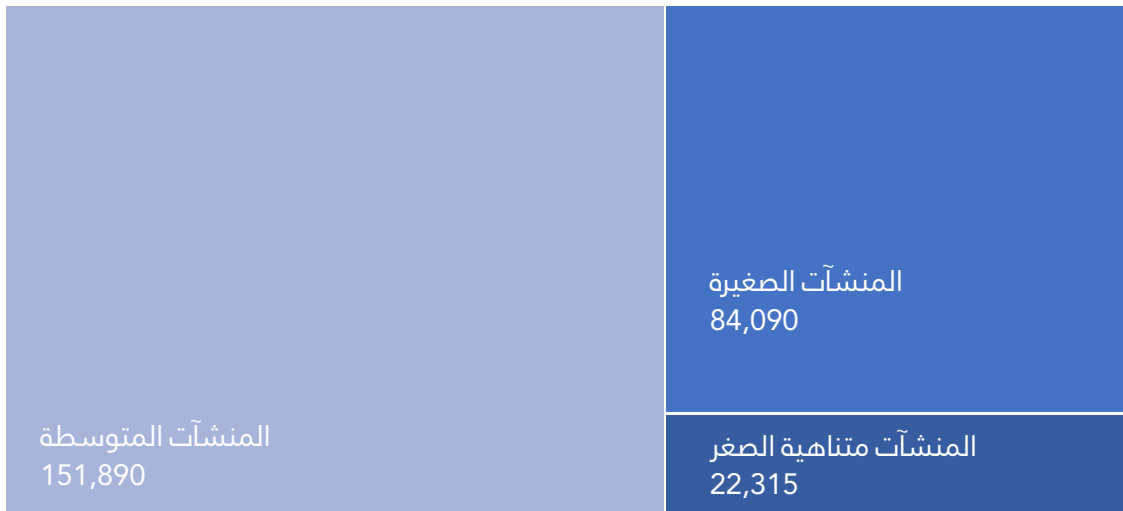
الأجل القصير : أقل من سنة
الأجل المتوسط : 1 - 3 سنوات
الأجل الطويل : أكثر من 3 سنوات

التسهيلات المقدمة من القطاع المصرفي للمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

حجم التسهيلات

العالم	الإجمالي (مليون ريال)	نسبة من إجمالي تسهيلات المصارف
2019	107,971	5.7%
2020	170,354	8%
2021	188,592	7.8%
2022	213,225	7.7%
2023	258,295	8.4%

توزيع التسهيلات (مليون ريال، 2023م)



ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف للمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بنسبة 21% مقارنة بالعام الماضي. واستحوذت المنشآت المتوسطة على 59% من إجمالي هذه التسهيلات.

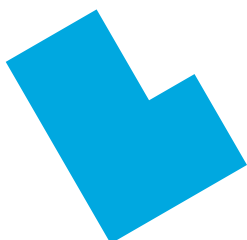
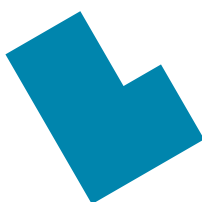
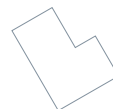


إخلاء مسؤولية وتحذير:

لقد بذل معدو التقرير في بنك الجزيرة «البنك» التدابير المعقولة، للتأكد من أن محتويات هذا التقرير تتسم بالصحة والدقة، ومع ذلك لا يقدم البنك أي ضمان أو تعهد - صريح أو ضمني - تحت أي ظرف من الظروف، بشأن محتوى التقرير، ويخلي معدو التقرير و/البنك مسؤوليتهم في كافة الأوقات، عن الأضرار أو الخسائر أو الالتزامات المادية والمعنوية، المباشرة وغير المباشرة، والخاصة والعرضية، ويعتبر هذا التقرير، ملكاً خالصاً لبنك الجزيرة، ولا يجوز إعادة نسخه بأي صورة كانت، أو استخدامه أو العبث في محتوياته، جزئياً أو كلياً، تحت أي مسمى، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من بنك الجزيرة، كما يجب الإشارة إلى التقرير، عند استخدامه كمصدر في إعداد التقارير أو الأبحاث الأخرى، ويحتفظ البنك - في كافة الأوقات - بحقه في مطالبة من يستخدم التقرير، دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة منه، كما لا يعتبر نشر هذا التقرير، وسكوت البنك عمّن يعيد نسخه أو استخدامه، من قبيل موافقة البنك على ذلك.



15





20 اتجاهات 23 التمويل في القطاع البنكي